

زيادة عائدات ضرائب التبغ في مصر

مقدمة

ما فنتت حكومة مصر تنظر في توسيع برنامج التأمين الصحي ليشمل جميع السكان ولكن بالنظر إلى عدم التيقن المالي والنمو البطيء في الاقتصاد العالمي فإنه يتوجب على الحكومة العمل على تعزيز قاعدة إيراداتها. بالإضافة إلى اعتماد تدابير أخرى، اقترحت الحكومة زيادة الإيرادات من الضرائب المفروضة على التبغ، وتحديداً على السجائر.

في شهر آب /أغسطس 2009، وبناءً على طلب من وزارة المالية المصرية التقى موظفون يعملون في المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية في إطار برنامج اقتصاديات مكافحة التبغ وزملاء لهم من برنامج مبادرة التحرر من التبغ في المكتب الإقليمي، مع مسؤولين في الوزارة للبحث في إمكانيات التعاون التقني المتبادل في مجال اقتصاديات التبغ والضرائب. تم إبلاغ منظمة الصحة العالمية عن خطط الحكومة لإدخال نظام الضرائب القطعية¹ سيحل محل الضريبة العامة على المبيعات واستحداث ضريبة القيمة المضافة² على السجائر. كانت أهداف النظام الضريبي الجديد ما يلي:

- ضمان وجود إيرادات ضريبية أعلى ومستدامة.
- القضاء على التهرب من دفع الضرائب.
- الحد من استهلاك السجائر.
- المحافظة على معدل التضخم عند نفس المستوى.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، نظرت الحكومة في إمكانية فرض:

- خليط من الضرائب القطعية المحددة³ والقيمة⁴ على السجائر، حيث سيتم فرض الضرائب القطعية القيمة على سعر مبيعات التجزئة (وليس على سعر المصنعين).
- ضريبة القيمة المضافة التي تعادل 10% على سعر التجزئة للسجائر.
- زيادة في معدلات الضريبة المفروضة على منتجات التبغ الأخرى (مثل الشيشة، تبغ المضع).

التعاون بين منظمة الصحة العالمية ووزارة المالية

عملت منظمة الصحة العالمية مع الفريق المشكل من مسؤولين من وزارة المالية لهذا الغرض، على دراسة نظام الضرائب المفروضة على التبغ في مصر وتقديم توصيات بشأن كيفية زيادة الضرائب لا على السجائر فقط ولكن أيضاً على منتجات التبغ الأخرى واستمرار المزيد من العائدات لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

للمساعدة في هذه المهمة تم تطوير أداة تحليلية مستندة إلى النظام الضريبي الحالي. نظرت هذه الأداة في بيانات الحصص السوقية لشركات التبغ على مدى السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك حجم المبيعات من مختلف الأصناف التجارية للسجائر، وأسعار البيع بالتجزئة والبنية الضريبية.

من ثم تم استخدام هذه الأداة لنمذجة الآثار المالية المحتملة للأنظمة الضريبية الجديدة. في الوقت الذي كان فريق وزارة المالية يبحث فيه في مختلف الخيارات لنظام الضرائب المرتقب عكف هذا الفريق على إجراء دراسة وافية لأنظمة ضريبية مختلفة في بلدان أخرى. ساعدت الأداة التحليلية في التنبؤ بالإيرادات المحتملة التي يجب السعي لبلوغها في ضوء الخيارات الضريبية المختلفة، والمرونة السعرية، والتضخم والتغيرات المتوقعة في حجم المبيعات. تم الانتهاء من النموذج في شهر تشرين الثاني /نوفمبر 2009 وبحثت النتائج المترتبة على زيادة

¹ الضرائب القطعية: تُفرض على سلع مختارة تُنتج من أجل بيعها في بلد ما، أو تُستورد في هذا البلد وتُباع فيه. وعادة ما تُجبي الضريبة من المُنتج أو المُصنع أو تاجر الجملة أو في مركز البيع النهائي للمستهلك.

² ضريبة القيمة المضافة: ضريبة عامة غير مباشرة تُفرض على الاستهلاك. وهي من حيث المبدأ ضريبة عامة تُطبق على استهلاك السلع والخدمات بما يتناسب مع أسعارها.

³ الضريبة المحددة: مبلغ محدد لكل عبوة أو لكل 1000 إصبع أو لكل طن.

⁴ الضريبة القيمة: نسبة مئوية من قيمة المُنتج، كما قيس من قبل المُصنع أو الأسعار التي يبيع بها المُنتج المنتجات لبائع التجزئة أو الموزع.

الضرائب على منتجات التبغ على عائدات الحكومة على ضوء بيانات من وزارة المالية، فضلاً عن تأثيرها على أرباح الشركة الشرقية للدخان التي تمتلك الحكومة حصة فيها تعادل 48%.

وبالإضافة إلى توفير المساعدة التقنية المباشرة إلى وزارة المالية، اعتبرت منظمة الصحة العالمية أن من الضروري تطوير قدرة المؤسسات الأخرى المختلفة الحكومية منها وغير الحكومية العاملة في مجال مكافحة التبغ. وبناءً على ذلك، زار ممثلو منظمة الصحة العالمية مدينة الإسكندرية لإجراء تدريب أساسي على موضوع الضرائب لمختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، ووزارة المالية، والمنظمات غير الحكومية والمناصرين، في شهر آذار/مارس 2010. خلال التدريب، قام فريق وزارة المالية ومنظمة الصحة العالمية بإعادة النظر مجدداً في النتائج التي خلص إليها النموذج كما ناقش الزيادات الضريبية البديلة والنتائج المترتبة على هذه الخطوة.

أسعار التبغ في مصر والنظام الضريبي قبل شهر تموز/يوليو 2010

قبل شهر تموز/يوليو 2010، لم يكن لدى مصر نظام للضرائب القطعية بل اعتمدت على نظام للضريبة العامة على المبيعات. الضريبة العامة على المبيعات تجبي عن السجائر المنتجة محلياً وتلك المستوردة، في حين يتم جباية رسوم استيراد متواضعة عن السجائر المستوردة. جزء من عائدات هذه الضريبة يذهب لتمويل التأمين الصحي للطلاب.

قسمت معدلات الضرائب إلى سبع طبقات، مع تباين المعدلات تبعاً للمصنعين أو ما يعرف بسعر تسليم المصنع (سعر المصنع الصافي قبل فرض الضريبة). وبالتالي، تراوحت الضريبة العامة على المبيعات من 1.08 جنيه مصري (0.19 دولار أمريكي) لكل علبة عن السجائر ذات السعر الأدنى إلى 3.25 جنيه مصري (0.57 دولار أمريكي) لكل علبة عن السجائر ذات السعر الأعلى، مع فرض ضريبة تعادل 1.25-1.75 جنيه مصري (-0.22-0.31 دولار أمريكي) لكل علبة على الأصناف التجارية الأكثر شعبية⁵.

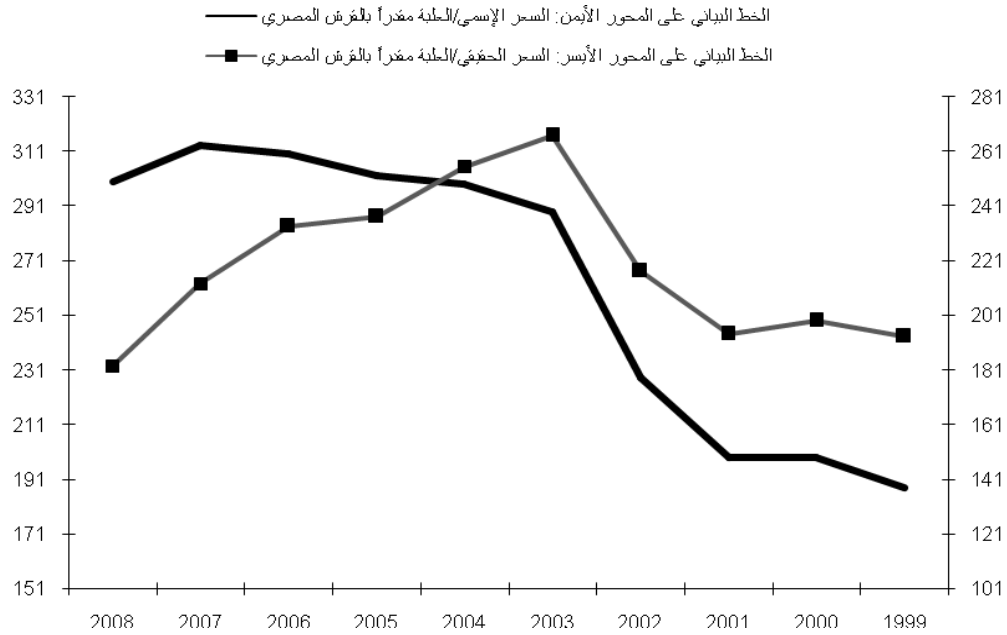
التسعير الإقليمي والاختلافات الضريبية

عكفت منظمة الصحة العالمية على جمع بيانات من مختلف البلدان لمقارنة الأسعار لكل علبة من الأصناف التجارية الأكثر شعبية والضرائب المجبية عن تلك الأصناف ("التقرير العالمي لمنظمة الصحة العالمية بشأن مكافحة التبغ"). خلال عام 2008، كان سعر الصنف التجاري الأكثر شعبية في مصر (كليوباترا) والضريبة المفروضة عليه، أدنى بكثير من سعر نظرائه من الأصناف الأكثر شعبية في دول الإقليم الأخرى باستثناء باكستان. على الرغم من أن حصة الضريبة في السعر بالنسبة للصنف التجاري كليوباترا هي أعلى مما هو الحال في نظرائه في بعض البلدان الأخرى (مثل جيبوتي، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والعراق، ولبنان، وباكستان، والجمهورية العربية السورية، واليمن) فإن الحكومة المصرية لا تحصل على عائد ضريبي عن كل علبة سجائر مباعة بقدر ذلك الذي تحصل عليه جيبوتي ولبنان واليمن.

أسعار السجائر وأنماط الاستهلاك

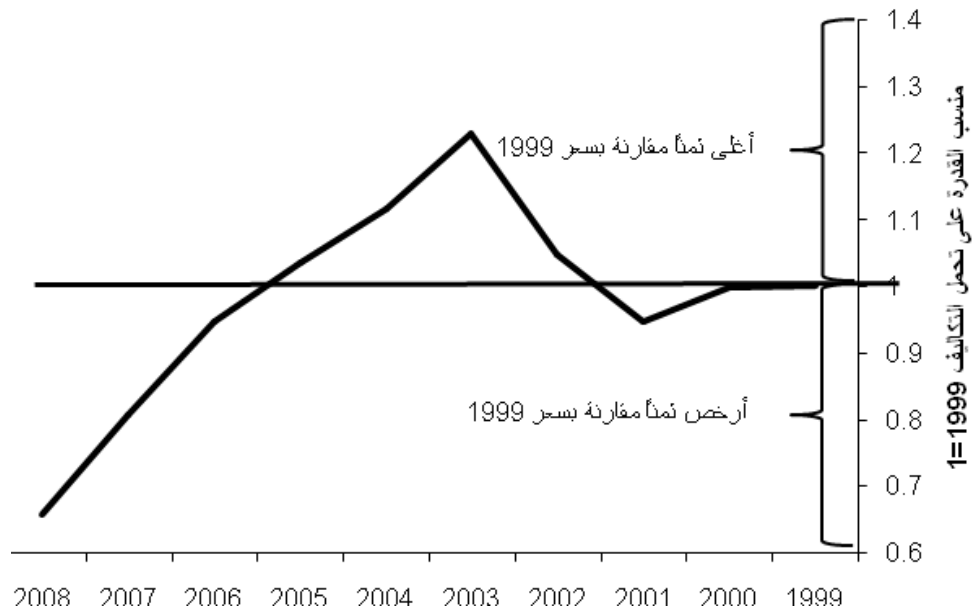
إن استهلاك السجائر في مصر أخذ في الازدياد. مقدار الاستهلاك لكل نسمة ارتفع من 39 علبة في 1999 إلى 47 علبة بحلول عام 2008. أحد العوامل المؤدية لزيادة الاستهلاك هو انخفاض الأسعار الحقيقية للسجائر، فضلاً عن انخفاض الأسعار الوسطية للبيع بالتجزئة. على الرغم من أن سعر التجزئة للسجائر قد تزايد من حيث القيمة الحقيقية، فإن متوسط سعر التجزئة قد تراجع منذ عامي 2003/2004 (الشكل 1). ومنذ عام 2003، أصبحت أسعار السجائر أكثر يسراً نظراً لحدوث زيادات أكبر في نصيب الفرد من الدخل (النتائج المحلي الإجمالي/نسمة) نسبة للزيادات التي حصلت في أسعار بيع السجائر بالتجزئة (الشكل 2).

⁵ سعر الصرف 1 دولار أمريكي = 5.68 جنيه مصري



المصدر: "التقرير العالمي لمنظمة الصحة العالمية بشأن مكافحة التبغ"، 2009.
الشكل 1. أسعار السجائر والحصة الضريبية في الإقليم، 2008

القدرة على تحمل تكلفة شراء السجائر قد ازدادت منذ 2003



المصدر: جمعية صناعة التبغ 2008، التوقعات الاقتصادية العالمية 2009.
الشكل 2. يسر تكلفة السجائر في مصر، 2008-1999

الزيادة الضريبية على منتجات التبغ التي دخلت حيز النفاذ اعتباراً من 1 تموز/يوليو 2010

- قدمت وزارة المالية اقتراح ضريبياً إلى البرلمان المصري في شهر حزيران/يونيو 2010. ووافق البرلمان على:
- تغيير نظام الضرائب المتعدد الطبقات في مصر إلى نظام ضريبي خليط من الضرائب القيمة والضرائب المحددة.
- تطبيق معدل موحد حتى تكون جميع السجائر خاضعة لنفس معدل الضريبة.
- فرض ضريبة قيمة بمقدار 40% على سعر التجزئة للسجائر مضافاً إليها 1.25 جنيه مصري (0.22 دولار أمريكي) لكل علبة كضريبة قطعية محددة على السجائر.
- تمديد زيادة الضرائب لتشمل التبغ الفرط بنسبة 100%.

وأصبحت التغييرات الضريبية الجديدة نافذة اعتباراً من 1 تموز/يوليو 2010.

الآثار المترتبة على النظام الضريبي الجديد

- تشير التقديرات إلى أن نظام الضريبة الجديدة سوف يزيد من متوسط سعر التجزئة للسجائر بنسبة 44% من 3.51 جنيه مصري (0.62 دولار أمريكي) لكل علبة إلى 5.05 جنيه مصري (0.89 دولار أمريكي) لكل علبة. ومن المتوقع أن يحدث الارتفاع الأكبر في سعر الأصناف التجارية المتوسطة الثمن بنسبة تقدر بـ (49%) وفي سعر الأصناف التجارية القليلة الثمن (45%).
- وتشير التقديرات إلى أن الضريبة العامة على المبيعات لكل علبة ستزيد بنسبة 87% من 1.75 جنيه مصري (0.31 دولار أمريكي) لكل علبة إلى 3.27 جنيه مصري (0.58 دولار أمريكي) لكل علبة مع زيادة حصة الضريبة العامة على المبيعات في سعر التجزئة الوسطي من 50% إلى 65%.
- التغيير الضريبي الجديد سيزيد إيرادات الضريبة العامة على المبيعات من السجائر بنسبة 48% من 1200 مليون دولار أمريكي إلى 1760 مليون دولار أمريكي. ومن المتوقع أن يحدث الارتفاع الأكبر في فئة الأصناف التجارية المتوسطة الثمن بنسبة تقدر بـ (81%).
- من المتوقع أن يؤدي النظام الضريبي الجديد للحد من استهلاك السجائر بنسبة 21% من 3894 مليون علبة في 2009 إلى 3078 مليون علبة خلال الفترة 2010–2011.
- وتشير التقديرات إلى أنه في ظل النظام الضريبي السابق ما قبل شهر تموز/يوليو كان التبغ سيعتبر مسؤولاً عن ما مجموعه 4.3 مليون حالة وفاة حيث ستكون منها 2.9 مليون حالة في صفوف البالغين الحاليين، و 1.4 مليون ستكون في صفوف الشباب الذين سيصبحون مدخنين. فإذا افترضنا أن ثلث المدخنين يموتون مبكراً، فمن المتوقع أن التغيير الضريبي الجديد سينقذ 498.9 ألف حياة في مصر، وأن 1.8 مليون مدخن سيقفلون عن التدخين بالأخذ بالاعتبار التقديرات الحالية لانتشار التدخين في مصر.

للاستبيان:

مبادرة التحرر من التبغ، منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

هاتف: +202 2276 55 62/272؛ فاكس: +202 2276 54 15

البريد الإلكتروني: TFI@emro.who.int؛ الموقع: www.emro.who.int/tfi/tfi.htm